

هل الدستور الفلسطيني ذو أهمية كبيرة مرحلياً؟

الشعبي: المؤشرات السياسية مجتمعة تؤكد على تدهور الوضع والمبررات غير مقنعة

الخالدي: تلاقي الحاجة الداخلية مع المطلبات الخارجية في إصدار مسودة الدستور

أمريكيًا ومن الرباعية الدولية وقال صحيح أنه كان هناك عمل على دستور سابق قبل سنوات ولكن هذا العمل توقف إلى أن أعيد احياه بطلب أمريكي وأجنبي. ومن وجهة نظر فلسطينية عامة يبدو أن هذا هو التوقيت المناسب لمناقشة الدستور بمعزل عن خارطة الطريق، ولكن لدينا قانون أساسى فلماذا لا يجري تطبيقه أولاً وما الحاجة لدستور ليتراكم فوق نظام أساسى ورزمة قوانين وتعليمات غير مطبقة؟ فمن الأولى أن يطبق القانون الأساسي أولاً، فضلاً عن أننا لستنا في وضع مستقر سياسياً وأمنياً واقتصادياً ونشهد المنطقة فيه تحولات عديدة.

أكمل أن الوضع الأمثل أن يتم العمل على الدستور بعد استقرار الوضع السياسي وبعد نشوء دولة فلسطينية حتى لا يجري تفصيل الدستور على مقاس الوضع الحالي.

وقال من حيث المبدأ مع وجود دستور ولكن التوقيت غير مناسب ولا حاجة لانبه الأن مشيرًا إلى أن الدستور من وجهة نظر السلطة مرتبط بخارطة الطريق وإن كانت الخارطة متغيرة فإن كل مارتبط بها بما في ذلك الدستور يصبح متغيرًا. الأمر الذي يثير خوفات لعلن مشروع الدستور. وإذا كان لا بد من دستور علينا العمل عليه بغض النظر عن رغبة أو عدم رغبة الأطراف الخارجية، ونحن لستنا بوضع يسمح لنا أن نقرر بشكل نهائي ما إذا كان يجب أن يكون لنا نظام رئاسي أو برلماني أو مزيج من الاثنين، فلا يعقل أن يتم العمل على دستور يكرس واقعًا متحركًا قابلاً للتغيير بعد فترة.

الدستور لا يتحمل الخلل ويطلب الحوار المفتوح

وأكمل عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قيس عبد الكريم أن المسودة الأولى لمشروع الدستور التي أعلنت عنها في العام ٢٠٠١ لم تلق الاهتمام السياسي الكافي إلى أن بدأت عملية الضغوط الخارجية على السلطة من ذاتها حملة ما سمي بالسور الواقي تحت عنوان إصلاح السلطة ومحابيتها بإنجاز على ما يسمى بالديمقراطية البرلانية القوية التي تتضمنها خارطة الطريق في نهاية العام ٢٠٠٢، ومنذ ذلك الحين ازداد

التنمية ص ٦

في حياة المجتمعات. إلا أن وجود قانون أساسى يشكل مرجعية دستورية في مناطق السلطة، ووجود إعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني التي تشكل مرجعية سياسية ودستورية لبناء شعبنا في داخل الوطن والشتات. يضاف إلى هذه الاعتبارات أن حقيقة وجود دستور لا يدل دلالة قاطعة على ديمقراطية النظام ولا يشكل ضمانة في تغيير النظام السياسي الفلسطيني.

وقال أما إذا ما رأت الإدارة الأمريكية واللجنة الرباعية في أن توجه القادة الفلسطينيين نحو صياغة وإعداد الدستور واستحداث منصب رئيس الوزراء يلتقي مع برامجها السياسية في المنطقة فهذا شيء آخر.

وفي الوقت الذي يستجيب فيه القانون الأساسي لمتطلبات المرحلة

الانتقالية والتي لا يمكن أن تبقى إلى الأبد فإن أهمية الدستور تكم

في التمهيد للدولة واستثمار التعاطف الدولي ومحاولة لثبت

الكتابية الفلسطينية سيماناً وان الدستور هو الإطار القانوني السامي

والأشمل المتوقع الإعلان عنها واقامتها في العام ٢٠٠٥.

وقال مجدلاوي إن الإطار الناظم لهذا الإجراءات هو محاولة التكيف مع متطلبات الآخرين وأماماته لتبقى الخيوط والقنوات موصولة مع أصحابها منوهاً إلى أن عزوف قيادة السلطة ومنظمة التحرير والمتضمررين عن تنفيذ القرارات الوحدوية وعدم الاستجابة إلى كل الدعوات المخالفة لمعالجة الوضع الفلسطيني هو الذي ولد وفاصم من اهتزاز الثقة بهذه القيادة من أواسط متزايدة بين أبناء شعبنا وهو الذي شرع جسمنا كله أمام هذه التدخلات الخارجية الضارة التي وصلت بتناولها علينا وعلى كرامتنا الوطنية إلى حد التدخل في آفاق تفاصيل حياتنا ومؤسساتها وهياكلنا السياسية والتنظيمية.

وقد اتجه مجدلاوي إلى الصعود في وجه كل الضغوطات بتحقيق إصلاح وطني ديمقراطي ينبع من المصالح الوطنية.

الدستور ومراكمه القوانين دون تطبيق

ويتفق إلى حد ما عبد الدايم الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، مدير عام مؤسسة مواطن د. جورج جقمان مع مجدلاوي في عدم أهمية طرح الدستور في المرحلة الراهنة وضرورة التركيز على تطبيق القانون وربط مشروع الدستور حالياً بخارطة الطريق باعتباره مطلبًا

في تعديل جزئي لبعض المواد الدستورية لتسقى للمراحلة الراهنة. فقد نفى أمين سر لجنة الصياغة د. علي خشان أي نوع من التدخلات والضغوطات الخارجية في فرض مشروع الدستور بدليل العمل فيه منذ ما قبل خارطة الطريق بسنوات ولم تكن الإدارة الأمريكية بصدد

تغيير النظام السياسي الفلسطيني.

وقال أما إذا ما رأت الإدارة الأمريكية واللجنة الرباعية في أن توجه

القيادة الفلسطينية نحو صياغة وإعداد الدستور واستحداث منصب

رئيس الوزراء يلتقي مع برامجها السياسية في المنطقة فهذا شيء آخر.

وفي الوقت الذي يستجيب فيه القانون الأساسي لمتطلبات المرحلة الانتقالية والتي لا يمكن أن تبقى إلى الأبد فإن أهمية الدستور تكم

في التمهيد للدولة واستثمار التعاطف الدولي ومحاولة لثبت

الكتابية الفلسطينية سيماناً وان الدستور هو الإطار القانوني السامي

والأشمل المتوقع الإعلان عنها واقامتها في العام ٢٠٠٥.

فيما يلي تفاصيل الدستور فتقام لجنة الصياغة بعقد

عشرات ورش العمل في كافة محافظات الوطن ونظمت اللقاءات

الثنائية والفردية مع كافة المستويات التشريعية والحزبية

والاكاديمية ومع أعضاء المجلس المركزي من أجل تبادل الرأي وطرح

الاقتراحات والتصورات بما يضمن مشاركة مجتمعية من كافة مستوياتها

بإعداد وصياغة الدستور، وما زال الجدل والنقاش جاريين إلى أن يتم عرضها على المجلس المركزي ومن ثم إعداد صياغتها النهائية

وطرحتها للاستفتاء الشعبي. ولن يتم ذلك بحسب تصريحات رئيس

اللجنة الدستورية د. نبيل شعث إلا بعد الانسحاب الإسرائيلي من كامل

الإراضي المحتلة منذ الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وإعلان قيام الدولة

الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

الدستور ليس ضرورة ملحة حالياً

وبيرى عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جمبل مجدلاوي أن طرح الدستور في المرحلة الحالية ليس ملحة حتى ضرورة، وليس هناك ثمة ما يستدعي التحجل في سن دستور فلسطيني ويزيد من موجبات التحفظ الذي تبديه عليهظروف السياسية التي طرح فيها مشروع الدستور لخدمة أغراض غير بريئة، على الرغم من أهمية الحكم بموجب أحكام دستور كقاعدة عامة

كتب إبراهيم محمد

تعدت الآراء وتباينت المواقف من مشروع الدستور الفلسطيني في الأوساط القيادية والحزبية والأكاديمية والمجتمعية ما بين التأييد والعارضة والوسطية. ومع أن الأغلبية العظمى من الآراء ترى في مشروع الدستور تناجاً للضغوطات الخارجية لسيما الأمريكية منها استجابة لاستحقاقات خارطة الطريق بهدف استحداث منصب رئيس الوزراء متسقًا وآخر ذلك على التغريدات التي أجريت على النظام الأساسي.

إلا أن الحكومة الفلسطينية ترى أن الدستور عبر عن إرادة وطنية

خالصة وجاهة فلسطينية محضة استجابت بعد انتهاء المرحلة

الانتقالية تمهيداً لإعلان الدولة ولا يعييه التدخلات الخارجية التي

جلبت من أمر اثارته ولو إلى حين.

فيما يلي تفاصيل الدستور لجنة الصياغة التي أكملت الأحداث السياسية المتسرعة جاءت لتؤكد

مجدداً خوفه وميسي نجم الدستور ما بعد استحداث منصب رئيس

الوزراء بعد سطوعه ضوءه في المرحلة التي سبقت الاستحداث

للمنصب، حيث أثار زوجة إعلامية محلية وعربية ودولية أدت إلى

تدخلات عربية وخارجية في إعداد الصياغة وتعديل بعض المواد

الدستورية بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة.

تلاقي الحاجة الداخلية والمطلبات الخارجية

ففي حين أكد رئيس لجنة صياغة الدستور د. احمد الخالدي على أن تسارع الأحداث أدى إلى تلاقي الحاجة الداخلية مع المطلبات الخارجية في إصدار مسودة الدستور من أجل مأسسة الكيان السياسي الفلسطيني وتوحيد النظام القانوني ومرجعية الحل وضبط العلاقة بين مؤسسات وأجهزة وسلطات الدولة.

وبصرف النظر عن الطرف السياسي الآني وانطلاقاً من الحاجة

الفلسطينية الداخلية لقواعد دستورية أساسية فقد بدأنا العمل في

مشروع الدستور منذ العام ١٩٩٩ وتكلفت جهودنا بالتزامن مع انتهاء

المرحلة الانتقالية وأحتمالية إعلان الدولة من طرف واحد واستخدامه كورقة ضاغطة من أجل تحقيق مشروعنا الوطني.

ولم يخف الخالدي استجابة الطرف الفلسطيني للمطلبات الخارجية

كتب فايز أبو عون

ولفت إلى ضرورة اعتماد اتفاقيات الدولية، وبالخصوص اتفاقيات القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، والقانون الدولي والتراث الإنساني، وحقوق المواطن، كمعايير أساسية للدستور، إضافة إلى إعادة النظر في عملية مشاركة المرأة والمؤسسات النسوية في عملية صياغة الدستور، على أن لا ينحصر دورهن في الاستشارة فقط، وإنما في الصياغة واتخاذ القرار في النصوص.

ولم تذكر صيام مشاركة المرأة في صياغة القوانين، ووضع التعديلات، ومناقشة الاقتراحات التي تقدم بها شهناز جبران من مجلس التشريع، بشكل فاعل له حضوره وتاثيره في إعادة الصياغة، أو إدخال التعديلات أو حتى تغيير بعض المفاهيم التي لا تتنطق من رؤية منطقية عقلانية تأخذ في الحسبان المرأة والرجل بالمشاركة في كافة المجالات.

جبران: ضرورة حمل الدستور إجراءات إيجابية لصالح المرأة

ورغم أن ورقة العمل التي كانت تقدم بها شهناز جبران من برنامج دراسات التنمية جامعة بيرزيت، التي تحمل عنوان «النوع الاجتماعي والدستور الفلسطيني» للمؤتمر حول الدستور الفلسطيني، لم تحظ بالمناقشة، إلا أنها حظيت باهتمام الكثيرين الذين طلبوا باعتماد بعض توصياتها، في إطار التوصيات العامة التي ستنتج عن المؤتمر.

وكان من أبرز التوصيات، هي ضرورة تضمين الدستور بنودًا تحمل إجراءات إيجابية لصالح النساء بشكل أكبر مع مراعاة عدم تناقضها مع بنود أخرى، أو مع الإطار العام للدستور نفسه، وأيضاً استخدام مصطلح المواطن والمواطنة بدلاً من استخدام مصطلحات متعددة.

حمد: الدستور سعى لمحاولة المساواة بين الرجل والمرأة

ومن حيثها قالت أمال حمد مدير عام وحدة المرأة والطفل في المجلس التشريعي، أن المرأة الفلسطينية تعتبر من أكثر الفئات الاجتماعية تهميشاً، وأن لها خطأً في الإفادة من الفرص المتاحة في المجتمع الفلسطيني، إذ أنها تعاني من مختلف اشكال التمييز على كافة الأصعدة منذ زمن بعيد تاريخياً، وذلك نتيجة موروثات ورواسب تقافية واجتماعية، كرست مفاهيم ذكورية المجتمع، ودونية المرأة في الوقت نفسه.

وبينت حمد أن المرأة ورغم ذلك، سعت جاهدة لتغيير تلك

المرأة: واقع وطموح في الدستور الفلسطيني



وأضافت أنه إذا أردنا الحديث عن المساواة فلابد من الحديث عن الواقع وظروفه ومكانة وثقافة متساوية، ما بين الجنسين، بمعنى أن ينتفع كلاهما بنفس المكانة، ولدي كلهم نفس القدرة على الانخراط والاندماج بالعملية التنموية الشاملة، وأن ينتفع كلاهما بواقع اجتماعي وثقافي وسياسي وانسانى وأخلاقي متساو للآخر مشيرة إلى أن هذا ما سعت إليه المادة ٢٣ «من مشروع الدستور». وأكدت حمد على أن للمرأة الحق في المساهمة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وأن يعمل القانون على إزالة القيد الذي تمنع المرأة من المشاركة في بناء الأسرة والمجتمع، وأن تكون حقوق المرأة الدستورية في الشرعية مصونة ويعاقب القانون على المساس بها ويحمي حقها في الإرث الشعري.

التنمية ص ٦

ربما هي كثيرة ومتعددة الانتقادات من أصحاب الشأن، وذوي الاختصاص في مجال تقييم القوانين، لاسيما المدافعين على ترك بصماتهم وأصواتهم في كافة ورش العمل، وجلسات الاستماع والندوات التي تقدّمها لبيان ما ينادي بالبقاء على على مسودة الدستور الفلسطيني، وإن ركزت هذه الانتقادات على الانتقاد الواضح لحضور المرأة بين سطوره، وفي مواده الأساسية.

وإن كان هناك اختلاف في وجهات النظر المقدمة، ما بين مؤيد للدستور بكل مادته، وبين معارض لبعض مواده والتي تخصيصاً للمرأة، وبين مادتين كما حدثت الرجل، بل تركت بعض المواد التي تشتهر فيها المرأة إلى الاجتهدات، خاصة حين تقول «لكل مواطن الحق، وغيرها الكثير التي لم تعي المرأة إلا في مادة واحدة فقط فقط»، وهي المادة ٤٨.

ومن هنا كان لابد وأن يستطع «البيدر» عدداً من وجهات النظر المختلفة في هذا الجانب المهم والحيوي في حياة الشعب الفلسطيني، والذي يشكل في حال وضع اليد على الجرح وتشخيص الذين طلبوا باعتماد بعض توصياتها، في إطار النوع الذي طلبناه عانياً منه المجتمع الفلسطيني وما زال على مدى سنوات طويلة.

صيدم: الدستور عكف نحو الميز الإيجابي

وهذا السياق اعتبرت النائبة جميلة صيدم عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، أن مجلس مادتي الدستور التي وردت، والتي تتحدث عن حق المواطن بشكل عام دون ذكر المرأة بشكل خاص، هو ميل نحو الميز الإيجابي، والإبعاد عن الميز الهادف من المرأة، أي تطبيق اتفاقية عدم الميزة بين أفراد المجتمع رجالاً كانوا أم نساء.

وأضافت صيدم أن مشروع الدستور طرق فقط إلى خصوصية تهمي كل دون التمييز، وتشترك فيها المرأة مع الرجل على حد سواء، موضحة أن تلك الخصوصية هي في المادة التي نصت على مسؤولية الدولة بأن تضع ضوابط وتدابير لتفعيل رعاية الأسرة والطفولة باعتبار النشء والاهتمام به هو ركيزة أساسية لبناء مجتمع سليم.